البعد الديناميكي لا يكفي لإنجاح المشروع لابد من

النظرة الشمولية والشراكة المجتمعية

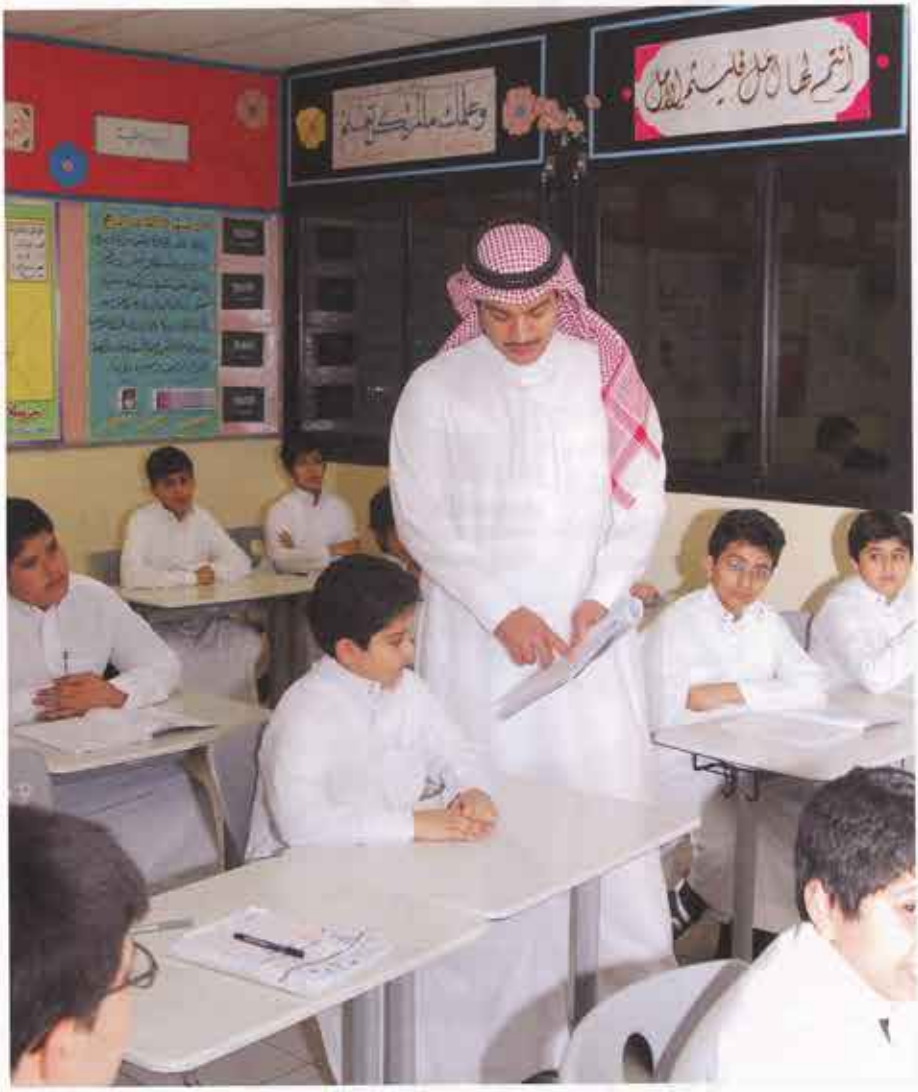

د.عبدالرحمن أحمد صائغ* - الرياض

على الرغم من الدعم الحكومي اللامحدود للمسيرة التعليمية في المملكة منذ انطلاقها على يد المؤسس الملك عبدالعزيز- طيب الله ثراه- وحتى هذا العهد الزاهر الميمون الذي يظهر جليًا في تنامي المخصصات التعليمية في الميزانيات العامة للدولة عبر السنين، أو من خلال تزايد نسبة ما يخصص لقطاع التنمية البشرية في خطط التنمية، إلا أن ما خصص لمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم الذي بلغ حوالي ٩ مليارات ريال سعودي يمثل فرصة تاريخية لدعم جهود الإصلاح التعليمي، ومنعطفا جديدًا لتصحيح مسار التعليم وتمكينه من الاستجابة لمتطلبات التنمية والتحديات العالمية المعاصرة.

وفي تقديرنا أن هذا الدعم لتطوير التعليم يمثل النواة الأساسية والبداية الحقيقية لتفعيل المنظومة التعليمية وتسخيرها لخدمة سائر قطاعات التنمية الشاملة من خلال إعداد المواطن المنتج الصالح المعتز بهويته الحضارية العربية الإسلامية والقادر على التفاعل مع مستجدات العصر ومتغيراته.

إن الفاحص لبنود الميزانية المخصصة للتعليم يدرك تمامًا أنه على الرغم من ضخامتها الرقمية، فإن القليل منها يخصص لدعم جهود التطوير والإصلاح التعليمي حيث إن حوالي ما يزيد عن ٩٠٪ من هذه الميزانية يتم صرفها على البنود المخصصة للرواتب والتشغيل، ومن هذا المنطلق فإن مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم يعبر عن إدراك عميق لأهمية البعد التطويري في العملية التعليمية، وبدهي أن تنامي الدعم المالي لتطوير التعليم وإصلاحه مستقبلاً يعتمد إلى حد كبير على نجاح مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم بتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وفي ظل توفر الدعم والإرادة السياسية لهذا المشروع، والمتمثل في الرعاية الكريمة من قبل خادم الحرمين الشريفين- يحفظه الله- والإشراف المباشر من لدن صاحب السمو الملكي ولي العهد- يحفظه الله- فإن وزارة التربية والتعليم ومنسوبيها على وجه التحديد، وكافة قطاعات التعليم ومنسوبيها، مطالبون بتهيئة جميع الظروف والإمكانات التي تعمل على إخضاع منظومة التعليم العام لمشروع الملك عبدالله التطويري.

النظرة الشمولية

تضمن مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم

* أستاذ الإدارة والتخطيط والاقتصاد التربوي بجامعة الملك سعود

العام أربعة برامج كبرى تركز على التنمية المهنية للمعلم، وتحديث المناهج والارتقاء بالأنشطة وتوظيف التقنية، وأخيرًا معالجة البيئة التربوية... وعلى الرغم من حيوية تلك البرامج وأولوياتها الملحة إلا أنها في تقديري تمثل المرحلة الأولى للتطوير التعليمي، ولن تحدث التطوير الكامل المنشود، لذا فإنه ينبغي

أن تتبع بالمزيد من البرامج التي تحقق الإصلاح الشامل للتعليم.

ومن هذا المنطلق تبدو الحاجة ملحة إلى النظرة الشمولية التي تأخذ بعين الاعتبار كافة عناصر النظام التعليمي ومكوناته ومستوياته... وفي هذا المقام لا بد من التنويه بأهمية تحديد المدخل التطويري الأكثر ملاءمة لتحقيق الأهداف المرجوة والذي يعتمد إلى حد كبير على الوضع التنظيمي والثقافي والمهني للوزارة والبيئة التربوية العامة والخاصة، الأمر الذي قد يتطلب تحليلاً دقيقًا للبيئة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي برمته والعمل على إعداد خريطة تعليمية يتم في ضوئها تصنيف جميع المؤسسات التعليمية وفقًا لمجموعة من المؤشرات والمعايير التي تأخذ في الحسبان مدى استعداد تلك المدارس لعمليات الإصلاح والتطوير، وتحديد أوجه القصور وسبل معالجته.

الكلفة والفائدة

تتضمن الملامح الأساسية لمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم أنه يرتكز على مجموعة من المعايير والمؤشرات دون تحديد واضح لماهيتها. ولمزيد من تأكيد ضرورة استناد هذا المشروع الاستثماري الكبير إلى مثل هذه المعايير، لا بد من الإشارة إلى أهمية أن تتضمن تلك المعايير «الجدوى الاقتصادية» في اختيار البدائل والوسائل التي يتم من خلالها تنفيذ البرامج الأربعة، وذلك من خلال تحليل جانبي الكلفة والفائدة أو الكلفة والفاعلية للوصول إلى مستوى الإنتاجية لهذه البرامج، إذ إنه ليس من المنطق أن يتم إنفاق المليارات على فائدة محدودة، كما ينبغي أن تضمن تلك المعايير مبدأ المحاسبية بحيث يتم مساءلة الجهات أو الأفراد المقصرين أو غير المتعاونين في إنجاح تلك المشروعات، وبدهي أن تطبيق مثل تلك المعايير يتطلب جهودًا

حثيثة لتهيئة كافة الظروف والمتطلبات للجهات والأفراد التي تمكنهم من فرصة المشاركة الفاعلة في تطبيق تلك المشروعات على أرض الواقع.

البعد الثقافي

يخطئ من يظن أن البعد الديناميكي الذي تحكمه مجموعة من الخطط والأوامر والتعليمات (على الرغم من أهميته) تكفي لإنجاح هذا المشروع، دون الأخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي لعملية التطوير بوصفها قضية في غاية الأهمية، بل إنها في تقديرنا تحتل المقام الأول. إن العديد من مشروعات التطوير التربوية أخفقت أو لم يكتب لها أسباب النجاح الكامل نتيجة لمجموعة من العوامل لعل من أبرزها غياب البعد الثقافي في العمليات التطويرية. وعلى سبيل المثال لعل نظرة فاحصة لجهود الوزارة فيما يتعلق بالكم الهائل من عدد الدورات التدريبية التي عقدتها فيما مضى من السنوات دون أن تؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث تطوير حقيقي في المستوى المهني لشاغلي الوظائف التعليمية ينعكس بالتالي على مستوى أداء الخريجين وتحصيلهم. ولعل أكثر ما يمكن وصف تلك الجهود بأنها متواضعة ولم ترق إلى طموحات معظم منسوبي قطاع التعليم، فضلاً عن تطلعات معظم مؤسسات وأفراد المجتمع. كما أنها في نفس الوقت تعكس تأثير تغييب البعد الثقافي على تطوير الأداء المهني للمعلمين.

الشراكة المجتمعية

تحقيقًا لمبدأ الشراكة المجتمعية التي تتضمن مراحل الإعداد والتنفيذ والتقويم فإن المجتمع التربوي على وجه الخصوص وكل المجتمع على وجه العموم ينبغي أن يكون شريكًا فاعلاً، ومن هذا المنطلق أقترح على اللجنة التنفيذية للمشروع إيجاد القنوات المناسبة التي تتيح هذه الشراكة الحقيقية في المرحلة القادمة. وليس بخاف أن هذا المشروع الوطني العملاق سيكون فرصة مواتية لنقطة تحول جديدة في عملية صنع القرار التربوي واتخاذه على مبدأ المشاركة الفعلية التي تمثل الضامن الأساسي لإكسابه الشرعية المجتمعية. وبالتالي تؤدي إلى زيادة فرص إنجاح المشروع. ومع قناعتنا التامة بأن اللجنة التنفيذية المناط بها هذا المشروع تحتاج إلى الوقت الكافي لبلورة الملامح الأساسية لاستراتيجية المشروع، إلا أنني أود التنويه بأن إشراك الرأي العام قبل البدء في مرحلة التنفيذ الحقيقي يعد أمرًا في غاية الأهمية لكسب الدعم المجتمعي، لا سيما من قبل المعنيين من شرائح المجتمع ومنسوبي الميدان التربوي.

ومن خلال مشاركتي مؤخرًا في بعض الحوارات والمداخلات ذات الطابع الرسمي أو غير الرسمي، لمست قدرًا متدنيًا من مستوى الوعي والمعرفة بالمشروع وأبعاده لدى العديد من أفراد المجتمع، بل إن هذا الأمر يسري أو ينطبق على العديد من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بكليات التربية وإعداد المعلمين وشريحة واسعة من المعلمين والمعلمات الذين يمثلون طليعة المستفيدين والمنفذين الرئيسين للمشروع! ولعل إيجاد فرصة لانسيابية المعلومات وإشراك الرأي المجتمعي، من خلال إنشاء موقع إلكتروني لهذا المشروع، والتخطيط لعقد عدد من لقاءات «العصف الذهني» على مستوى المناطق التعليمية في وقت ما من مرحلة الإعداد، قد يؤدي إلى ردم الفجوة المعرفية والتوعوية ويهيئ كافة شرائح المجتمع لا سيما المجتمع التربوي ليكون داعمًا ومساهمًا في إنجاح هذا المشروع الحيوي لمستقبل الأمة.